الموانئ العراقية وأهميتها الاستراتيجية وتاثير تحديد المجالات البحرية عليها

الدكتور سمير هادي الشكري

Iraqi ports and their strategic importance and the impact of defining maritime areas on them

Dr. Samir Hadi Al-Shukry
E.mail:Sanajaf1999@gmail.com

Abstract

Given that Iraq is one of the countries that have a strategic and important location, as it has a view of the Arabian Gulf, and the Arab Gulf today is not only a waterway but an area distinguished by its important geographical location, especially after the discovery of oil in the countries bordering it, that Iraq's maritime location as well as its regional sea are considered Of great political, economic and security importance, which is the link between the Asian continent (especially the emergence of China as an advanced country in
its economy) and the European continent after activating and developing the silk line across the sea through Iraqi ports, especially the port of Faw to be established.

Iraq has three huge commercial ports whose basins and waterways connecting to them have great depths, and these ports have distinct capabilities and capabilities and huge storage capacity, so the ports are the sea view of Iraq despite the short coast of Iraq, which is 29 nautical miles, compared to the coasts of neighboring countries to Iraq.

Although Iraq is one of the affected countries geographically (due to the narrow maritime port and the limited exclusive economic zone being one of the countries with contiguous coasts), so Iraqi decision-makers must pay attention to developing and expanding Iraqi ports to accommodate large ships, as well as working to present Iraq's position as a geographically and truly damaged country. In the exploitation of all its marine areas from a regional sea and a continental shelf to reach the natural economic zone in the subsoil of the regional sea, as well as benefit from the fish wealth and protect Iraqi fishermen from overtaking them by the countries neighboring Iraq.

keywords: Ports, the territorial sea, geographical damage.

ملخص البحث:

بالنظر لكون العراق من البلدان التي تمتلك موقعا استراتيجيا ومهما، حيث له اطلالة على الخليج العربي، ويعد الخليج العربي اليوم ليس ممرا مائيا فحسب بل منطقة تتميز بالموقع الجغرافي المهم، وخاصة بعد اكتشاف النفط في الدول المطلة عليه , ان موقع العراق البحري وكذلك بحره الاقليمي يعدان ذات اهمية سياسية واقتصادية وامنية كبيرة , الذي يعد حلقة الوصل بين قارة أسيا (وخاصة بروز الصين كدولة متقدمة في اقتصادها) وقارة اوربا بعد تفعيل وتطوير خط الحرير عبر البحر من خلال الموانئ العراقية وخاصة ميناء الفاو المزمع انشائه.

فالعراق يمتلك ثلاثة موانئ تجارية ضخمة تتمتع احواضها والممرات المائية الموصلة إليها بإعماق كبيرة، وتتمتع هذه الموانئ بقدرات وامكانيات متميزة وطاقة تخزينية ضخمة،, لذا تعد الموانئ هي الاطلالة البحرية للعراق بالرغم من قصر الساحل العراق الذي يبلغ 29ميلا بحريا , قياسا لسواحل الدول المجاورة للعراق .

بالرغم من العراق يعدّ من الدول المتضررة جغرافياً (لضيق منفذه البحري ومحدودية منطقته الاقتصادية الخالصة كونه من الدول ذات السواحل المتلاصقة) , لذا يتعيّن على صناع القرار العراقي الاهتمام بتطوير وتوسعة الموانئ العراقية بحيث تستوعب السفن الكبيرة ، كذلك العمل على تقديم موقف العراق كدولة متضررة جغرافيا وحقة في استغلال كافة مجالاته البحرية من بحر اقليمي وجرف قاري للوصول الى المنطقة الاقتصادية، الطبيعية في باطن البحر الاقليمي وكذلك الاستفادة من الثروة السمكية وحماية الصيادين العراقيين من التجاوز عليهم من قبل الدول المجاورة للعراق.

الكلمات الافتتاحية : الموانئ , البحر الاقليمي ,التضرر جغرافيا .

المقدمة

يعد الخليج العربي خليجاً صغيراً نسبيًا لمساحته ، اذ تبلغ مساحته الإجمالية حوالي 239 ألف كم2 ، حيث ابعاده تتراوح من ألف كيلومتر من أقصى الطرف الشمالي إلى مضيق هرمز ، ويبلغ عرضه في أقصى أجزائه حوالي 300 كيلومتر , ويرتبط بخليج عمان عبر مضيق هرمز الذي لا يزيد عرضه عن عشرة كيلومترات, ويمتاز الخليج بانه ضحل نسبياً , اما عمقه فيتراوح بين 20 متراً عند مصب شط العرب إلى 100 متر في مضيق هرمز ، ويبلغ حجم المياه فيها حوالي 8.500 كم3.

كان الخليج العربي قديماً طريقاً مهماً للتجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى في عام 1869 تم إنشاء قناة السويس وتشغيلها ، ان الأهمية التجارية للخليج عادت مرة أخرى بعد اكتشاف النفط في الدول المجاورة, نظرا لما يمتلكه الخليج من احتياطي من النفط العالمي ما يقرب من 63.5٪ من إجمالي احتياطيات النفط العالمية, اذ تساهم بحوالي 60٪ من تجارة النفط العالمية , وعلى ضوء ذلك تم تفعيل حركة ناقلات النفط والسفن التجارية لمواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده دول الخليج ، خاصة خلال الفترة منتصف السبعينات التي شهدت طفرة عالية في أسعار النفط ، والتي اتسمت باهتمام كبير من قبل دول الخليج في تطوير موانئها البحرية والنفطية والتجارية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

يمتلك العراق واجه بحرية يطل من خلالها على الخليج العربي يبلغ طول ساحله حوالي 57 كم ، وقد استثمر العراق في هذه الواجهة من خلال بناء ستة موانئ ، وثلاثة موانئ تجارية والثلاثة المتبقية نفطية, حيث تبلغ الطاقة التشغيلية الإجمالية لهذه الموانئ حوالي" 186.5 مليون طن سنويًا ، منها 11.5 مليون طن سنويًا للموانئ, وزادت الطاقة التجارية بنسبة 6٪ و 175 مليون طن سنويا للموانئ النفطية بنسبة

94٪" ،وبذلك تكون لهذه الزيادات القدرة على تطوير تنفيذ البرامج الاقتصادية بشكل متميز ضمن برامج التطوير, وعلى ضوء ذلك يمكن انشاء موانئ جديدة على طول الواجهة البحرية.

تمتاز الحركة الملاحية في الموانئ العراقية بان الممرات المائية التي تخدمها تكون مختلفة ، تكون بعضها عميق بشكل طبيعي والبعض الآخر تم تعميقه بشكل مصطنع ، ويتم تحديد القنوات الملاحية من خلالها بواسطة عوامات مضيئة ، مما يسمح للسفن الضخمة التجارية العابرة للمحيطات وناقلات النفط

العملاقة بالإبحار بها إلى الموانئ العراقية في امان تام , اليوم يمتلك العراق ثلاثة موانئ تجارية ضخمة تتمتع أرصفتها وممراتها المائية بأعماق كبيرة تتراوح بين 12.5 و 13.2 مترًا , مما يسمح لها باستقبال السفن التجارية العابرة للمحيطات وقوارب بالوقود والمياه العذبة وورش صيانة وإصلاح القوارب وغيرها. يعتبر العراق من أهم دول الخليج لامتلاكه مخزوناً ضخماً من النفط ، مما يضعه في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية

السعودية, لذلك حرص العراق على إيجاد منافذ لتصدير النفط مباشرة عبر الخليج العربي, حيث تم إنشاء ثلاثة موانئ لتصدير النفط بعد إنشاء أرصفة التحميل وزيادة طاقتها وزيادة كفاءتها.

* – أهمية البحث: تنعكس أهمية هذا البحث في الآتي:

1– ضرورة معرفة مشكلة تحديد البحر الإقليمي وكيفية الإبحار فيه.

2– اهمية دراسة الساحل العراقي جغرافيا وشرح اهميته في الملاحة البحرية.

3– ضرورة معرفة قواعد القانون الدولي للملاحة في البحر الإقليمي العراقي وتأثير الموانئ العراقية على أكبر ممر دولي في منطقة بحر العرب.

4– ضرورة تحديد أهمية الموانئ التجارية والنفطية العراقية لإيجاد حل شامل للخلافات البحرية بين دول الخليج العربي.

5– أهمية معرفة الضرر الجغرافي للعراق لامتلاكه أصغر خط ساحلي يطل على الخليج العربي.

*–مشكلة بحث:

تكمن مشكلة البحث على الرغم من حقيقة أن العراق لديه أصغر خط ساحلي يطل على الخليج العربي والأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، إلا أن هناك عددًا من المشكلات التي تلقي بظلالها على الملاحة البحرية الإقليمية وأثر الأضرار على الملاحة البحرية في الخليج العربي , وأهمية الموانئ الاقتصادية والسياسية على العراق.

* – الفائدة المتوقعة من البحث: يمكن تلخيص أهم الفوائد التي نأمل تحقيقها من خلال البحث في هذا الموضوع على النحو التالي:

1. الاستفادة من أهمية مناطق الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص في الملاحة الدولية.
2. إلقاء الضوء على أهم الموانئ العراقية ونفوذها في المنطقة.
3. تحديد المناطق البحرية العراقية وفقا لقانون البحار الدولي.
4. حث الجهات المختصة على معالجة صغر الساحل العراقي وانعكاساته على الملاحة البحرية وتجنب الضرر الجغرافي في العراق.

*–منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث المنهج الأنسب لطبيعة الموضوع وهو منهج البحث العلمي الاستقرائي وهو من الأساليب التي تشمل الملاحظة والوصف والفرضية والتحليل وإجراءات التقييم والاستنتاج.

*–هيكل البحث: بناءً على ما سبق ، يمكن تقسيم هيكل موضوع هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين, وتناول المبحث الأول: الموانئ العراقية وأهميتها والأهمية الاستراتيجية والقانونية للملاحة في البحر الإقليمي العراقي ، فيما تناول المبحث الثاني تحديد المناطق البحرية العراقية وفق قانون البحار الدولي. ثم انتهينا من التحقيق بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وكذلك أهم التوصيات التي يمكن عرضها لصالح الجهات المختصة في هذا الشأن.

المبحث الاول

الموانئ العراقية وأهميتها الاستراتيجية

نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يتميز به العراق لذا لابد ان ندرس الاهمية الاستراتيجية للعراق بصفة خاصة والخليج العربي بصفه عامة, ودراسة الموانئ العراقية وبيان اهميتها, حيث تم تقسيم المبحث الى مطلبين .المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للعراق , وفي المطلب الثاني: الموانئ العراقية وأهميتها.

المطلب الأول– الأهمية الاستراتيجية للعراق

العراق من الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي وهام ، فهو يسيطر على الخليج العربي ، والخليج العربي اليوم ليس فقط ممرًا مائيًا ، بل منطقة تتميز بموقع جغرافي مهم ، خاصة بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي. وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لدول الجوار من خلال الوصف الجغرافي لكل من دول الخليج العربي والعراق على النحو التالي:

أولا– الخليج العربي:

يمتاز الخليج العربي بموقعه الجغرافي الذي منحه موقعا متميزا , اذ يقع في نصف الكرة الشمالي إلى الجنوب الغربي من القارة الآسيوية, "ويحتل الجزء الجنوبي الشرقي من العالم العربي شمال خط الاستواء بين خطي الطول (48–57) شرقاً وخطي العرض (24–30) شمالاً"1, هو بحر وهو شبه مغلق على شكل ذراع بحري يمتد من المحيط الهندي إلى الشمال الغربي منه في جنوب غرب القارة الآسيوية ، من مصب شط العرب في الفاو في شمالا إلى مضيق هرمز جنوبا2.

وعدد الدول العربية المطلة على سواحل الخليج العربي من جهة الغرب هي : (الكويت ، السعودية ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة وعمان في مضيق هرمز)، وشمال العراق ، الذي يطلق عليه مصب الخليج ، ومن الشرق وتقع بالقرب من إيران ، ويصب فيها شط العرب ، الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات3, كما تمت إضافة مياه نهر الكارون القادمة من الجانب الإيراني.

ان أبعاد الخليج العربي فقد كانت موضع خلاف بين الباحثين في الماضي ، وقُدرت أبعاده بأربعمائة ميل طولًا وخمسمائة وخمسين ميلًا عرضًا في الوقت الحاضر, اما أبعاده الحقيقية فتقدر بطول 1107 كم, أما من حيث عرضه فليس للخليج عرض ثابت لأنه يتسع في بعض المناطق وفي مناطق أخرى يكون عرضه أقل, ونجد أن عرضه في مضيق هرمز حوالي 47 كم ، وهو أصغر عرض للمياه في الخليج العربي ، بينما نجدها في شبه جزيرة قطر بحوالي 320 كم ، وهو أكبر عرض للمياه في الجزيرة العربية للخليج , وبذلك فيكون متوسط عرض الخليج العربي 150 كم ، وتقدر مساحة الخليج بـ 248320 كم 2 ، ويقدر حجم المياه فيه بحوالي (8000–9000) كم3 4, و يتميز الخليج العربي بمياهه الضحلة ، وخاصة على الشواطئ الغربية المحاذية لأرض شبه الجزيرة العربية, وفي المناطق الجنوبية الشرقية تظهر ظاهرة الجزر الصخرية والشعاب المرجانية , مما يجعل الملاحة في الخليج العربي صعبة.

اما بالنسبة لشمال الخليج5 ، فبسبب الرواسب الرملية التي يجلبها شط العرب إلى الخليج ، وكذلك حركة التيارات المائية ، لذا تشكلت الجزر الرملية ، والحواجز والسدود قبالة الساحل التي تعيق الملاحة عند مدخل شط العرب أمام رأس البيشة, إن تكوين سلسلة من الجزر ، بالإضافة إلى ضيق اتساعها وعمق مياهها الضحلة ، مما جعل استغلال الموارد الطبيعية في الغرفة وقاع القاع سهلاً وبأقل تكلفة مقارنة بالثروة المعدنية المكتشفة في قاع البحر في مناطق بحرية أخرى6.

أما سواحل الخليج العربي فهي الأرض التي تحيط بها مياهه ، حيث تلتقي مياه البحر مع الأرض ، وهي في مجملها ساحل صحراوي جاف ، والسمة الغالبة عليها بأنها رملية منخفضة مع وفرة السبخة والأرض المالحة ولها امتدادات طفيفة.

ثانيا–العراق:

يقع العراق في الجزء الشمالي من الخليج العربي وهو بلد شبه مغلق[7] ، ويحتل الركن العلوي من الخليج العربي وغير ساحلي إلا عبر الخليج العربي , لذلك تكون اطلالته على الخليج صغيرة , وهي المنفذ الوحيد له على الخليج العربي ، الذي تمر من خلاله معظم صادراته ، وخاصة النفط إلى باقي دول العالم[8].

يحد الساحل العراقي من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب الساحل الكويتي حيث يتقاسمان مع العراق في الخليج العربي ، ونجد أن العراق محاط بسواحل دولتين متجاورتين تكاد تشكل خطاً على ساحلها، الذي يقع في نفس وضع الجرف القاري لبحر الشمال, لذلك فإن الموقع البحري للعراق وبحره الإقليمي لهما أهمية سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة ، تتمثل في المصالح الوطنية في البحر وقاع البحر وفضائه العلوي ، وهو حق للعراق كدولة واحدة من أهمها, مجالات الاستثمار والتنمية والتطوير المستقبلي للموقع الجغرافي المتميز للعراق الذي يعد حلقة الوصل بين قارة آسيا (خاصة ظهور الصين كدولة متقدمة في اقتصادها) وقارة أوروبا بعد تفعيلها وتطورها عبر خط الحرير, عبر البحر عبر الموانئ العراقية وخاصة ميناء الفاو المزمع إنشاؤه .

يقدر طول الساحل العراقي بحوالي 29 ميلاً بحرياً ، أي ما يقارب 57 كم ، حيث يمتد الساحل العراقي من رأس البيشة إلى منطقة أم قصر ، منها 10 أميال بحرية أي حوالي 18 كم تواجه البحر مباشرة, بينما يواجه باقي الساحل قناة ضيقة هي قناة خور عبد الله , لذلك نجد أن الساحل العراقي هو الأصغر قياسا الى سواحل الدول المواجهة للخليج العربي , مما ينتج عنه صغر البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، بالإضافة إلى تراكم الموانئ التجارية وغير المكلفة في منطقة ضيقة[9].

أهم ما يميز الساحل العراقي هو وجود المنخفضات وفيضانها المد والجزر ووفرة المستنقعات خاصة خلال فصل الشتاء والربيع, كما توصف بأنها ساحلية موحلة وغير مكتملة ، والمنطقة المقابلة لهذا الساحل موحلة ضحلة لا يتجاوز عمقها ثلاثة إلى عشرة أمتار, قبالة السواحل العراقية ونتيجة لذلك فإن معظم المنطقة البحرية غير صالحة للملاحة إلا من خلال القنوات التي يجب حفرها وتعميقها باستمرار وإزالة الرواسب منها), وهذا أدى إدارة الموانئ العراقية الى حفر قناة روكا التي يبلغ عمقها 10 امتار من اجل وصول السفن ذات الغاطس الكبير الى شط العرب[10], في ضوء ذلك ، يشترك العراق مع الكويت وإيران في مناطق البحر الإقليمي والجرف القاري المتاخم لسواحل هذين البلدين حتى الآن ، ولم يتم تحديد حدود هذه البلدان بدقة ، على الرغم من أنها تتداخل مع بعضها البعض.

الا ان ترسيم الحدود البحرية العراقية – الكويتية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993 ، مما أدى إلى بدء الحدود البحرية المفروضة من منطقة أم قصر من الدعامة الحدودية المرقمة 107 عند احداثيات 3060 شمالا و 47.57شرقا, إلى الإحداثيات 29.51 شمالا و 48.24.08 شرقا بين العوامة 12 و 14 في خور عبد الله مما تسبب في قطع جزء كبير من الساحل العراقي في خور عبد الله مما ألحق أضرارا كبيرة بالعراق , مع العلم العراق يمتلك أصغر ساحل مطل على الخليج العربي[11].

فالموقع الجغرافي للساحل العراقي يؤكد على نتيجة واحدة وهي إغلاق العراق لأجزاء كبيرة من البحر, ومع ذلك وبسبب موقعه الجغرافي فقد يحصل العراق على نتائج أفضل إذا أبرم اتفاقيات مع دول أخرى ، وإذا تم مراعاة مبدأ

الظروف الخاصة ومبادئ العدل والإنصاف عند تحديد المساحات البحرية بين العراق وبقية الدول استنادا للقانون الدولي للبحار.

ان الكمية الكبيرة من الرواسب التي يؤدي بقذفها شط العرب قبالة السواحل العراقية إلى المياه الضحلة ، مما يجعل معظم المنطقة البحرية غير صالحة للملاحة ، مما يتطلب حفر القنوات وتعميقها بشكل مستمر وإزالة الرواسب للسفن ذات الغاطس الكبير لتصل إلى شط العرب[12] .

نلاحظ ان الرواسب الكبيرة التي يحملها شط العرب ويلقي بها بعيدًا عن الساحل في خور عبد الله ، مما يؤدي إلى صعوبة الملاحة ، ويؤثر أيضًا على عدم وضوح خط الأساس الذي يجب أن يقاس من خلاله البحر الإقليمي, كذلك يتميز ساحل الفاو عند مصب شط العرب وساحل رأس البيشة وخور عبد الله, بمسطحات مائية واسعة تمتد من رأس البيشة إلى مسافة 3 أميال بحرية , بين المد والجزر من المنطقة الصلبة بدلاً من الرواسب الناعمة لاستغلال شواطئ الممرات البحرية في خور عبد الله لأغراض ذلك .

ان شكل الساحل العراقي مقعر على رأس الخليج العربي ، وهذا يؤدي إلى حقيقة أن البحر الإقليمي العراقي مثلث الشكل ورؤوسه صغيرة ، وقاعدته تقع على الساحل ويلتقي ضلعاه بمنطقة على بعد 12 ميلا بحريا , حيث تتقاطع البحار الإقليمية مع البحار الإقليمية وامتدادها إلى إيران والكويت ونتيجة لذلك تعتبر المنطقة الاقتصادية للعراق صغيرة جدًا مقارنة بالدول الأخرى[13].

المطلب الثاني

الموانئ العراقية وأهميتها

أولا–ماهية الموانئ:

ان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 انشئت المادة (11) منها ، والتي تتوافق مع المادة (8) من اتفاقية جنيف لعام 1958 ، وهي القاعدة المتعلقة بتحديد خط الأساس الذي انطلاقا منه قياس البحر الإقليمي[14], يبدأ أمام الميناء حسب ما تقرر ".. تعتبر مرافق الموانئ الدائمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام الموانئ جزءًا من الساحل ، والمنشآت المقامة في البحر ومنشآت الموانئ الاصطناعية للجزر ليست كذلك. تعتبر منشآت ميناء دائمة" ، ويبدأ قياس البحر الإقليمي وفقًا لهذا النص من النقطة الأبعد عن المرافق الدائمة للميناء ، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من نظام الموانئ ، وجزءًا من الساحل ، وهذه المرافق هي كحواجز لحماية الموانئ [15]، وهذا ما أرسته العادة المتبعة بين الدول ، والتي تنص على أن هذه المرافق الدائمة والمياه التي إنهم يحيطون بهم أو يجاورونهم هم جزء من أراضي الدولة, فيما يتعلق بالأرصفة ، أضافت المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، والتي تقابل المادة 9 من اتفاقية جنيف لعام 1958 ، حكماً ينص على أن الأرصفة التي تُستخدم عادة لتحميل السفن وتفريغها وإرساءها ، التي قد تكون بخلاف ذلك خارج الحدود الخارجية للبحر الإقليمي تمامًا ، تعتبر داخلة في حدود البحر الإقليمي لأغراض رسم خط الأساس[16].

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (12) من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 مطابقة للمادة 9 من اتفاقية عام 1958 من جميع النواحي ، باستثناء الشرط الوارد في اتفاقية عام 1958 الذي ينص على حدود المراسي على تم تعديل الخرائط إلى المادة (16) ، التي لا تتناول المادة (12) خطوط الاساس ، بل الحد الخارجي للبحر الإقليمي[17] ، لأنه في عام 1958 طالبت العديد من الدول أن تكون عرض البحار الإقليمية ثلاثة أميال بحرية ، حيث كان هناك عدد من المراسي الواقعة خارج البحار الإقليمية ، ومع الاتجاه العام ان يكون حد عرض البحر الإقليمي إلى مسافة 12 ميلًا بحريًا ، ينبغي تقليل عدد المراسي خارج البحر الإقليمي بشكل كبير, إذا كان جزء من

الأرصفة خارج البحر الإقليمي ، فمن الضروري ببساطة توسيع حدود البحر الإقليمي لتشمل جزء الأرصفة خارج الحدود العادية للبحر الإقليمي, من المفترض اعتبارها منطقة منفصلة عن البحر الإقليمي ومن غير المرجح أن تحدث مثل هذه الحالة .

نلاحظ ان القانون الدولي للبحار لعام 1982 اهتم بالمراسي معتمدا على عرض البحر الاقليمي ولذا اجري التعديل عليه مما يتناسب مع هذه الحالة .

ثانيا–اهم موانئ العراق:

يوجد في العراق العديد من الموانئ سواء كانت مخصصة للأغراض التجارية مثل الاستيراد والتصدير ومن بين هذه الموانئ ميناء المعقل وأم قصر وخور الزبير وأرصفة أخرى على طول شط النهر من أجل تصدير النفط عبر ميناء عميق في خور العمية وميناء البكر (سابقا):

1–الموانئ التجارية:

يمتلك العراق ثلاثة موانئ تجارية ضخمة ، وتتمتع الأحواض والممرات المائية التي تتصل بها بأعماق كبيرة تتراوح من 12.5 إلى 13.2 مترًا ، مما يسمح لها باستقبال السفن التجارية وورش لصيانة وإصلاح القوارب ومن أهمها:

أ– ميناء المعقل: يعد هذا الميناء من اقدم الموانئ التي انشئت في العراق , اذ أنشئ في عام 1919[18], وان سبب إنشائه واختيار موقع المعقل لوجود قناة عميقة في الوادي, تم انشاءه على مسافة تبعد ثلاثة أميال على الضفة الغربية لنهر شط العرب, وتصلح لرسو السفن بغاطس 8.84 من ميناء المعقل, وتقع على الضفة الغربية لنهر شط العرب حيث تقترب من نهر عمر عند خط عرض 28–30 شمالا وخط طول 13.7449 شرقا , وتبعد حوالي 140 كيلومترا من مدخل شط العرب حيث المياه المفتوحة للخليج, وتم زيادة عدد أرصفة الميناء من 12 رصيف الى 15 رصيف لزيادة الطاقة التخزينية للمستودعات على النحو الاتي:

–مستودعات البضائع العامة بسعة تخزينية تبلغ 83750 متر مربع.

– خزانات بترول لخدمات تموين السفن بالوقود بسعة تخزين اجمالية 330 مليون غالون.

بعد انشاء قناة البصرة التي ترتبط ميناء المعقل بالمياه بخور الزبير , التي تبدأ على نهر الكرمة علي لربط مستنقع حمار وشط العرب بخور الزبير, ويبلغ طول هذه القناة 35.4 كم وعرضها 125 متراً وعمقها 10 أمتار.

ب–ميناء أم قصر: بدأ بناؤه عام 1959 وبدأ تشغيله عام 1967 وتطور عام 1990 ، وقد أنشئ في المنطقة الصحراوية بأم قصر عند الطرف الجنوبي لخور الزبير, وتقع على الضفة الغربية لقناة أم قصر عند خط" عرض 13.30 شمالاً وخط طول 475556 شرقاً" , وتبعد مدينة البصرة تقريبا 66 كم جنوب ميناء خور الزبير, وتحدها الحدود العراقية الكويتية على مسافة 16,3 كم, وان سبب اختيار حوض الميناء يعود إلى زيادة عمق المياه في المعقل ، اذ يمكن للسفن ذات الغاطس 9,75 أن ترسو على أرصفة الميناء ، كذلك موقع العالي لميناء أم قصر الذي يرتفع 20 قدمًا تقريبًا عن منسوب مياه خور الزبير ، مما يجعلها مناسبة للإنشاءات الهندسية المختلفة ، وربطها بالطرق المحلية والسكك الحديدية ، وجعل الميناء بمأمن من مخاطر السيول[19]، ولا تحتاج أعمال الحفر في الممر الملاحي إلى صيانة ، لعدم وجود رواسب في تلك المنطقة ، باستثناء الشواطئ التي جرفتها كميات قليلة بسبب القرب من الميناء إلى الخليج العربي, وتم افتتاح الميناء عام 1967 بثلاثة أرصفة خرسانية ، ثم أضيف رصيف رابع لتصدير الكبريت وهو:

– مرسى العشار: يبلغ طوله حوالي 123 متراً ومخصص للشركة العامة للصيد البحري.
–ميناء أبو فلوس: يحتوي على ثلاثة أرصفة حديدية حديثة مجهزة بالرافعات اللازمة لشحن البضائع.
–ميناء المعامر: يحتوي على رصيف بطول 90 متر وعرض 18 متر مزود برافعات حديثة.
ج– ميناء خور الزبير: اكتمل بناؤه عام 1980 ويقع في اقصى شمال غرب خور الزبير على "خط عرض 301136 شمالاً وخط طول 475258 شرقاً "على مسافة حوالي 34,4 كم جنوب غرب البصرة , 26,5 كم جنوب شرق مدينة الزبير , ويبعد بمسافة 16,3 كم شمال غرب ميناء أم قصر ، ويحتوي على رصيفين مهيئين لتصدير الأسمدة من معمل الأسمدة رقم 3 المجاور للميناء ويستخدم الميناء لتفريغ المواد الخام وخاصة الحديد ، بالإضافة إلى وجود عدة أرصفة مثل رصيف سايلو البصرة في الجبيلة المخصص لنقل الحبوب ، ورصيفان آخران في المفتية.

2–الموانئ النفطية:

أ–الموانئ النفطية البرية (ميناء الفاو): يقع ميناء الفاو في اقصى الجنوب العراقي[20], جنوب عن ضفة شط العرب الغربية عند دائرة العرض 29597 شمالا وخط الطول 482751 شرقا على بعد حوالي 8 كم من مدخل شط العرب برأس البيشة بمساحة 600 ألف متر مربع, وتحتوي على أرصفة مخصصة لتصدير النفط ، ويصل عمق المياه فيها إلى 36 قدمًا تقريبًا, كما يتصل ميناء الفاو بحقول النفط في
الزبير والرميلة بخطي أنابيب قطرهما 32 بوصة و 24 بوصة , اذ يمكن استقبال الناقلات التي لا تزيد حمولتها عن 31 ألف طن عن طريق الأرصفة الأربعة.
يتم حالياً بناء ميناء الفاو الجديد على ساحل الخليج العربي مباشرة عند خط عرض 295541 شمالاً وخط طول 483100 شرقاً عند اكتماله ، سيزيد من قدرة العراق الاقتصادية عن طريق الاستيراد والتصدير إلى العالم الخارجي إلى أوروبا عبر الخليج .
ب–الميناء العميق في خور العمية: يقع في المياه المفتوحة في شمال الخليج العربي في الطرف الشمالي من خور العمية عند خط عرض 294656 وخط طول 484825 شرقًا ، على بعد حوالي 40 كم جنوب شرق ميناء الفاو[21].

يعتبر هذا الميناء جزيرة اصطناعية على مياه الخليج العربي, والسبب في بناء الميناء عند مدخل الخليج العربي هو لتسهيل وصول ناقلات ضخمة إلى الموانئ العراقية التي لا تستطيع الوصول إلى ميناء الفاو, ويقع على بعد 25 ميلا جنوب ميناء الفاو ، ويرتبط بخطين من الأنابيب بقطر 32 عقدة, وفي الميناء رصيفان يمكن من خلاله تحميل صهاريج في نفس الوقت, كما تبلغ سعة الشحن بالميناء حوالي 4500 طن / ساعة لكل ناقلة في حالة تحميل ناقلتين في نفس الوقت, وتم تطوير أرصفة جديدة بالميناء مثل رصيف رقم 7 الذي يتحمل رسو ناقلات يبلغ طولها 1050 قدمًا ذات حمولة 220 ألف طن. كذلك تم إضافة مرسى يحمل رقم 8 له.
ج–ميناء البصرة البكر (سابقا): يقع ميناء البكر في المياه المفتوحة شمال الخليج العربي على خط عرض 294050 وخط طول 484832 شرقاً على بعد حوالي 7 كم جنوب ميناء خور العمية وحوالي 47 كم جنوب شرق ميناء الفاو, وفي 1973 تم انشاءه ويكون الميناء على شكل جزيرة صناعية مرتكزة على 430 ركيزة حديدية ، ويتكون من أربعة موانئ ، ثلاثة منها يمكن أن تستخدم بواسطة الناقلات التي تتراوح حمولتها بين 35–350 ألف طن ، بينما يستقبل الميناء الرابع ناقلات بحمولات تتراوح بين 80–350 ألف طن ، ويستقبل الميناء النفط من الجزء البري بمنطقة الفاو مروراً بخطي أنابيب بحريين بطول 42 كم وتبلغ طاقته التصديرية حوالي 120 مليون

طن سنوياً وبطاقة قصوى 19999 طن / ساعة, ومن خلاله يتم تصدير النفط العراقي من الشمال والجنوب عبر الخط الاستراتيجي الذي يربط حقل الرميلة من جهة ومحطة حديثة من جهة أخرى[22].

المبحث الثاني

تحديد المجالات البحرية العراقية وفق القانون الدولي للبحار

يعد الساحل العراقي والبحر الإقليمي والجرف القاري العراقيين من اهم المجالات البحرية التي لها تأثير على الموانئ العراقية وأهميتها، وتم تقسم المبحث الى مطلبين، تناول المطلب الأول: البحر الإقليمي والجرف القاري العراقيين، فيما تناول المطلب الثاني: التضرر الجغرافي وأثره على العراق.

المطلب الأول–البحر الإقليمي والجرف القاري العراقيين

أولا–البحر الإقليمي العراقي:

ان المياه الاقليمية العراقية لم يتم تحديدها على الرغم من قيام الدولة العراقية في أوائل العشرينات من القرن الماضي ، اذ تمت معالجة الموضع عندما سن قانون في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي, في عام 1957 أصدرت الحكومة العراقية تفويضها العام وملكيتها للموارد الطبيعية الملازمة لقاع البحر وتحت قاع البحر في المنطقة البحرية المتاخمة للبحر الإقليمي العراقي والممتدة نحو البحر.

كذلك في نيسان 1958 أصدر العراق بيانا جديدا ذكر فيه أن الأعمال والإنشاءات التي تمت أو ستتم في هذه المنطقة المحاذية للمياه تخضع لسيادة العراق ، حيث أكدت الحكومة العراقية أنها لم تفعل ذلك الاعتراف بأي إعلان أو تشريع أو تحديد يتعلق بالمياه الإقليمية أو المياه المجاورة ، إذا كان الأمر يتعارض مع الإعلان العراقي.

في 4 تشرين الثاني 1958 صدر المرسوم الجمهوري ذو الرقم 435 , من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم [23]، بتأكيد سيادة العراق الكاملة على البحر الإقليمي العراقي والمجال الجوي فوقه وقاع البحر وتحته ، مع القيود المفروضة في البحر الإقليمي بموجب أحكام القانون الدولي ، "وهو المرور البريء مقيد وحدد هذا المرسوم لأول مرة للعراق البحر الإقليمي على مسافة 12 ميلا بحريا"[24].

كذلك في العام 1958 صدر القانون 71 ، الذي تضمن نفس الأحكام السابقة, الا ان هذه القوانين تم توجيه عدد من الانتقادات :

أ– لأنها لم تشر إلى خط الأساس الذي يجب أن يقاس من خلاله البحر الإقليمي .

ب–لكونها لم تحدد حدوده الخارجية ولم يتم إرفاق الرسم الذي يحدد حدود البحر على الخريطة البحرية, وهو ما نص عليه القانون الدولي .

ج– إضافة إلى أن العراق يعتمد على مبدأ خط الوسط في تحديد الحدود البحرية في حالة تحديد الحدود البحرية بينه وبين الدول المجاورة والمقابلة ، مما يؤدي إلى الإضرار بحقوق العراق المشروعة ، لذلك تبقى حدود العراق البحرية غير واضحة ، خاصة أن حدوده الجانبية غير معروفة بسبب تداخلها مع إيران والكويت .

وبناءا على مشاركة العراق في المؤتمر الأول المتعلق بالبحار في العام 1958 , "أيد العراق الاقتراح الذي يطالب بالاعتراف بحق الدول الساحلية في تحديد عرض البحر الإقليمي على مسافة 12 ميلا بحريا" [25] , في 26 كانون الثاني 1965 قام العراق بسن القانون الذي بموجبه تم تحديد منطقة الصيد للمواطنين العراقيين بـ 12 ميلا بحريا, من خلال عمل لجنة الخبراء العرب او من خلال المؤتمر نفسه صادق العراق على اتفاقية قانون البحار عام 1982 , فيما بعد بموجب القانون رقم 50 [25]لسنة 1985.

ثانيا– تحديد الجرف القاري العراقي:

في العام 1957 يعد اول اهتمام من قبل الحكومة العراقية في تحديد الجرف القاري العراقي من خلال اصداره لبيان، واهم ما تضمنه هذا البيان هو: "ان جميع الثروات الطبيعية في قاع البحر وأسفل المنطقة البحرية الممتدة إلى البحر والمتاخمة للبحر الإقليمي العراقي هي ملك للعراق ، وللعراق وحده حق الاختصاص العام على هذه الموارد والإشراف على صيانتها والاستثمار فيها بأي طريقة تراها مناسبة, وللعراق الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لحماية منشآت الاستكشاف والاستثمار, وتؤكد الحكومة العراقية أنها بهذا الإعلان لا تنوي المساس بالقواعد المعمول بها لحرية الملاحة وحق الصيد في المنطقة البحرية المذكورة أعلاه".

نلاحظ ان القانون رقم 71 لسنة 1958 الذي اصدرته الحكومة العراقية قد تضمن عدة مواد ومن اهم ما جاء بها هي :

- المادة الثانية: يمتد البحر الإقليمي العراقي لمسافة 12 ميلاً بحرياً (الميل البحري الواحد يساوي 1859 م) خارج البحر ابتداءً من أدنى حد لمياه البحر مبتعداً عن الساحل العراقي.
- المادة الثالثة : عندما يتداخل البحر الإقليمي مع دول الجوار ، يتم إبرام اتفاقية معها وفقًا لمبادئ القانون الدولي أو يتم التوصل إلى تفاهمات ثنائية.
- المادة الرابعة تنص على: إن حقوق العراق الدولية في المنطقة المتاخمة أو الملاصقة فيما وراء البحر الإقليمي تحدد وفقاً لأحكام القانون الدولي.

بناءً على تفسير المادة 4 أعلاه فيما يتعلق بحقوق العراق في المنطقة المتاخمة ووفقًا لقواعد القانون الدولي ، ولأن العراق لم يحدد بدقة حدود منطقته المجاورة ولم يخضعها لأحكام القانون الدولي للبحار في عام 1982 ، الذي تنص الفقرة 2 من مادته 33 على ما يلي: لا يمكن للمنطقة المتاخمة أن تمتد إلى ما بعد 24 ميلًا بحريًا من خط الأساس لتحديد حدود البحر الإقليمي: يحق للعراق ممارسة سيادته الكاملة لتجنب انتهاكات قوانين وأنظمة الجمارك والضرائب والهجرة أو الصحة الموجودة داخل أراضيه البرية أو البحرية الإقليمية ، وفرض عقوبة على أي انتهاك لقوانينه وأنظمته داخل المنطقة أو البحر الإقليمي," بمعنى أن للعراق الحق في ممارسة صلاحيات المنع والعقاب في هذه المنطقة وفق الأعراف التي أرساها القانون الدولي في هذا الصدد ، خاصة أنه من الدول التي صادقت على اتفاقية قانون البحار عام 1982 ".

في 13 كانون الثاني 1975 جرى اتفاق بين العراق وإيران, على ترسيم الحدود الدولية وحسن الجوار بينهما ، وفي 9 حزيران 1976 ، صادق عليها العراق ومن أهم مواده[26] :

1 – **المادة الثانية** (الفقرة 2): أن خط التالوك يختلف باختلاف الناتج من الظروف الطبيعية في الملاحة في القناة الرئيسة، لكن خط الحدود سوف لا يتغير إلا باتفاق بين الطرفين.

2 – **المادة السابعة:** حرية الملاحة لجميع السفن التجارية والحكومية والحربية للدولتين بغض النظر عن خطوط الوسط المحددة لحدود المياه الإقليمية في المناطق الصالحة للملاحة في القناة الرئيسة لشط العرب وإن كانت ضمن المياه الإقليمية.

3 – **المادة السابعة (الفقرة 4):** الحق في حرية الملاحة للسفن الأجنبية، غير العائدة للدولتين، بشرط ألا تكون لدولة في حالة نزاع أو حرب مع دولتي الاتفاق[27].

من بين أهم المعايير لتحديد الجرف القاري في اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار لعام 1982 ، والتي تم إدراجها أدناه:

1–تنص المادة 15 على ما يلي: عندما تكون سواحل دولتين متقابلة أو متجاورة ، فلا يحق لأي منهما ، دون اتفاق مسبق ، تحديد حدود بحرهما الإقليمي وراء الخط الوسطي حيث يكون لكل نقطة نفس المسافة من أقرب النقاط إلى خط الأساس ، خلافًا لأحكام هذه المادة. عندما يكون هناك حق تاريخي مكتسب أو ظروف خاصة لدولة ما ، يجوز لها تحديد حدود بحرها الإقليمي.

2– تنص المادة 83 (الفقرتان 1 و 3) على اتباع القواعد القانونية لتحديد الجرف القاري بين البلدان ذات السواحل المتاخمة أو المقابلة على النحو التالي:

أ– تحدد حدود الجرف القاري بين الدول التي لها سواحل متجاورة أو متقابلة بالاتفاق على أساس مبادئ القانون الدولي للبحار ووفقًا للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية , للوصول إلى حل عادل.

ب – إذا تعذر التوصل إلى اتفاق خلال فترة زمنية معقولة ، تحيل الدولة المعنية الأمر إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع.

ج– خلال فترة انتظار صدور القرار القضائي ووفقاً لأحكام الفقرة 3 أعلاه ، ستبذل الدول المعنية كل ما في وسعها لفهم الترتيبات المؤقتة ذات الطابع العملي والتعاون فيها ، بما يضمن عدم الاتفاق النهائي. مخترق أو معرقل, لا تحتوي الترتيبات المؤقتة على أي التزامات قانونية يمكن أن تضر بتحديد الحدود النهائية.

د– عندما يكون هناك اتفاق ساري المفعول بين الدول المهتمة، سيتم حل القضايا المتعلقة بتعيين حدود الجرف القاري وفقًا لبنود الاتفاقية المذكورة .

وبالمثل ، تنص المادة 76 (الفقرة 1) على ما يلي: يبدأ الجرف القاري من نقطة الصفر فوق مستوى سطح البحر إلى عمق 200 متر تحت سطح البحر ، ووفقًا لهذه المادة يمكن تحديد قياس الجرف القاري.

المطلب الثاني

التضرر الجغرافي وأثره على العراق

نظرا لكون العراق يمتلك اصغر ميناء بحري يقع في الخليج العربي ، وهو المخرج الوحيد له[28] ، لذلك يعتبر العراق من الدول المتضررة جغرافيا على الرغم من ضآلة اطلالته على الخليج العربي حيث يوجد الكثير البلدان المغلقة التي ليس لديها سواحل تقع في البحار، أو هي دول متأثرة جغرافيًا لها سواحل محدودة ، أو تقع في بحار مغلقة.

حاول العراق تطوير أنشطته البحرية ، لكن العقبات تقف في طريقه ، بما في ذلك الأمن الساحلي والمنشات الساحلية ، والأنشطة البحرية المختلفة ، وحماية خطوط المواصلات.

من اهم الاضرار الجغرافية في العراق قصر الساحل العراقي وضحالة عمق المياه اضافة الى تقعر الساحل العراقي مما يجعله يتخذ بشكل المثلث, يقع مضيق هرمز على بعد 740 كم مما يجعل من الصعب على السفن الأجنبية الوصول إلى البحر المفتوح على عكس دول الخليج الأخرى ، وكذلك تلاقي المناطق الاقتصادية والبحار الإقليمية للدول المجاورة والمقابلة للعراق (الكويت وإيران) في مسافات قريبة

من بحره الإقليمي ، مما يحرم العراق من الحصول على منطقة متلاصقة ومنطقة اقتصادية مناسبة له حصراً.

نلاحظ أن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالعراق جعلت الظروف الطبيعية للمياه الإقليمية العراقية خالية تقريبا من الثروات الحية والموارد المعدنية التي يمكن استغلالها ، مما حرم العراق من منطقة مجاورة ومنطقة اقتصادية خاصة به ، كما تحصل عليها دول أخرى في المنطقة وكذلك إطالة خطوط الملاحة.

من ناحية أخرى فإن الأضرار ذات طبيعة خاصة حيث يتداخل الساحل العراقي مع السواحل الكويتية والإيرانية ، إضافة إلى نتائج قرارات الأمم المتحدة لعام 1993 بشأن تحديد الحدود البحرية ، وهي سابقة يتم بموجبها يتم تحديد الحدود بين البلدين بقرار من مجلس الأمن[29], ليست هناك أجزاء قليلة من البحر الإقليمي العراقي وضمه للكويت ، بالإضافة إلى حقيقة أن أي اتفاق بين الكويت وإيران ، حتى لو اعترض العراق ، يسمح بفرض الأمر الواقع في تحديد مناطقهم وتمديد مناطقهم. الولاية الوطنية على مناطق مهمة خاضعة للعراق ، ولا تسمح المساحة المحدودة للبحر الإقليمي بإقامة قواعد عسكرية بحرية متقدمة كبيرة[30] , لذلك وبناءً على هذه الأسباب جعل العراق من أكثر دول الخليج تضررًا بشكل خاص وفي العالم وبشكل عام, اذ يجب أن يقوم على أساس عامل الظروف الخاصة ومبادئ العدل والإنصاف التي أرستها الأمم المتحدة باتفاقية قانون البحار عام 1982 بهدف تحديد مناطق بحرية عراقية جديدة وعادلة , مما تقدم يمكن تلخيص معايير تحديد حقوق البلدان المتأثرة جغرافيا في اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار لعام 1982 على النحو التالي:

– **المادة 70** تنص على أنه:

1– يكون للدول المتأثرة جغرافيا الحق في المشاركة بشكل منصف في استغلال جزء كاف من الموارد الحية الفائضة للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الإقليمية ، شريطة أن تكون الظروف الاقتصادية والجغرافية تؤخذ شروط جميع الدول المهتمة في الاعتبار وفقا لأحكام هذه المادة وأحكام المادتين 61 و 62 من هذه الاتفاقية.

2– للدول المتضررة جغرافياً أو الساحلية ، بما في ذلك الدول الساحلية ذات البحار المغلقة أو شبه المغلقة بحكم موقعها الجغرافي ، الحق في الحصول على إمدادات كافية من الأسماك والموارد الحية لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها أو جزء من احتياجاتهم, بالنسبة للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول

الأخرى الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو الدول الإقليمية والساحلية التي لا يمكنها المطالبة بمناطقها الاقتصادية الخالصة.

3– تحدد الدول المهتمة أحكام وطبيعة المنفعة في مشاركة مناطقها الاقتصادية الخالصة من خلال اتفاقيات ثنائية أو دون إقليمية أو إقليمية تأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ– ضرورة تجنب إحداث آثار ضارة بالمجتمعات التي يعيشون فيها من الصيد أو الإضرار بصناعات الصيد في الدول الساحلية.

ب– عدد الدول المتضررة جغرافيا والدول غير الساحلية التي تشارك في استغلال الموارد الحية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية والأضرار التي قد تنجم عنها أو تفرض عليها عبئا خاصا.

ج– تأمين الحاجات الغذائية لجميع سكان الدول المعنية.

4 – عندما تتوفر تقنيات صيد متقدمة لدولة ساحلية تتجاوز قدرة الدولة الأخرى المعنية على الاستثمار بشكل غير عادل في الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية ، فسيتم الاتفاق على ترتيبات عادلة على مستوى ثنائي أو دون إقليمي أو إقليمي يتم خلاله ذلك من الناحية الجغرافية, سيتم السماح للبلدان النامية المتأثرة من نفس المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية بالمشاركة بشكل منصف في استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة ، حسب ما تتطلبه الظروف وفي ظل ظروف مرضية لجميع الأطراف ، وفقًا لأحكام الفقرة 3 أعلاه.

5– مراعاة مصالح الدول الأخرى التي تستفيد من الموارد الحية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة وتجنب الإضرار بمجتمعات الصيد المحلية في المنطقة.

6 – تمنح الدول الساحلية الدول المتأثرة جغرافيا الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة حقوقا متساوية أو تفضيلية لاستغلال الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

هناك فرصة لتطوير الموانئ العراقية بعد ظهور الصين كقوة اقتصادية عظمى ورغبتها في تطوير طريق الحرير أي نقل البضائع التجارية من الصين إلى أوروبا عبر العراق لأن طريق البواخر لقناة السويس له تصبح أكثر تكلفة.

الخاتمة

أولاً–الاستنتاجات:

1–يعد العراق من البلدان التي تمتلك موقعا استراتيجيا ومهما، حيث له اطلالة على الخليج العربي، ويعد الخليج العربي اليوم ليس ممرا مائيا فحسب بل منطقة تتميز بالموقع الجغرافي المهم، وخاصة بعد اكتشاف النفط في الدول المطلة عليه، لذا تتبين الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وخاصة العراق.

2–يعد موقع العراق البحري وبحره الاقليمي ذا اهمية سياسية واقتصادية وامنية كبيرة بما تمثله المصالح الوطنية في البحر وقاعه وفضائه الذي يعلو والذي يعد حقا من حقوق العراق كدولة ساحلية وتمثل احدى المجالات للاستثمار والتطوير والتنمية مستقبلا للموقع الجغرافي المتميز للعراق الذي يعد حلقة الوصل بين قارة أسيا (وخاصة بروز الصين كدولة متقدمة في اقتصادها) وقارة اوربا بعد تفعيل وتطوير خط الحرير عبر البحر من خلال الموانئ العراقية وخاصة ميناء الفاو المزمع انشائه.

3–يمتلك العراق ثلاثة موانئ تجارية ضخمة تتمتع احواضها والممرات المائية الموصلة إليها بإعماق كبيرة، وتتمتع هذه الموانئ بقدرات وامكانيات متميزة وطاقة تخزينية ضخمة، وتتوافر فيها الخدمات الاساسية من تزويد السفن بالوقود والمياه العذبة وورش للصيانة والاصلاح للسفن

4–يمتاز الساحل العراقي بقصره قياسا للدول المجاورة والمتقابلة مع العراق، وكذلك يتميز بوجود المنخفضات وانغماره بمياه المد وكثرة المستنقعات وخاصة وقت الفيضان وقت الشتاء والربيع، كما يوصف بكونه ساحلا طينيا وغير كامل التكوين والمنطقة المقابلة لهذا الساحل تكون ضحلة طينية لا يتجاوز عمقها ثلاثة الى عشرة أمتار، لذا نجد أن السفن المحيطية لا تستطيع الاقتراب من الساحل العراقي.

5–صدور القرار رقم 833 لسنة 1993 من مجلس الامن بترسيم الحدود البحرية وهي سابقة خطيرة وأعطت حق للكويت كان غير موجود.

6–يعدّ العراق من الدول المتضررة جغرافياً (لضيق منفذه البحري ومحدودية منطقته الاقتصادية الخالصة كونه من الدول ذات السواحل المتلاصقة) ووفقاً لتوصيف قانون البحار عام 1982 التي صادقت عليه الكويت وإيران في مواده 70، 73، 74 يجب أن يمنح حقوقاً متساوية وتفضيله في المناطق الاقتصادية

الخالصة لدولتي الكويت وإيران للاستفادة من الموارد الحية ومنها صيد الأسماك.

7–يعدّ العراق دولة متضررة جغرافياً طبقاً للمادة 70 (الفقرة 4) أعلاه ولا يسبب استغلاله للموارد الحية (صيد الأسماك) في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية ملاصقة ضرراً جائراً على مناطق الصيد.

ثانياً–التوصيات:

1–بالنظر للموقع المتميز والاستراتيجي يتعيّن تطوير الموانئ العراقية بما يتلاءم مع دول العالم وتطويرها وخاصة الأعماق.

2– على العراق قبل أن يقوم بأي عملية لترسيم الحدود البحرية يجب عليه الإسراع بإصدار قانون جديد حول طريقة تحديد الحدود البحرية إذ أن العراق قد وضع مبدأ خط الوسط كوسيلة للتحديد وهذا يؤدي إلى الأضرار

بحقوق العراق المشروعة على الخليج العربي وأننا نجد أن خير وسيلة للعراق أن يأخذ بتشريع جديد ينص فيه على الأخذ بمبدأ الظروف الخاصة لأنه الوسيلة المثلى للحصول على حقوقه في مياه الخليج العربي.

3-على العراق بذل الجهد الكثيف مع الجهات ذات العلاقة من اجل عقد اتفاقيات مع دول الجوار حول تحديد الحدود البحرية بكل ما تتضمنه هذه العملية من رسم الخرائط وتوضيح خط الحدود ، ويكون أساس عملية التحديد العدالة وحسن الجوار بعيدا عن استخدام القوة المسلحة في ذلك إذ أنها قد كلفت العراق ودول الجوار الكثير من المشاكل.

4-ضرورة الإسراع بعملية التحديد في الوقت الحاضر بالنسبة للعراق لما يحيط به من ظروف خاصة من اجل استغلال المياه الإقليمية العراقية بحيث تكون موردا اساسيا من موارد العراق الاقتصادية ، وذلك عن تنشيط سياسة العراق الخارجية حول هذا الموضوع ، إذ أن الملاحظ فيما سبق من هذا الوقت أن الحكومة العراقية لم تعط الاهتمام الكافي لموضوع المياه الإقليمية العراقية والذي كان أحد الأسباب بعدم تحديد الحدود البحرية حتى الوقت الحاضر

5- يتعيّن على صناع القرار العراقي الاهتمام بتطوير وتوسعة الموانئ العراقية بحيث تستوعب السفن الكبيرة من خلال حفر بأعماق أكثر من 20متر، وإزالة كافة الترسبات الغرينية، وربط جنوب العراق مع
شماله بطرق وخطوط سكة حديد تتلاءم مع هذا التطور.

6- العمل على تقديم موقف العراق كدولة متضررة جغرافيا وحقة في استغلال كافة مجالاته البحرية من
بحر اقليمي وجرف قاري للوصول الى المنطقة الاقتصادية، لكي تتمكن السفن الكبيرة من الوصول للموانئ العراقية بسهولة.

7-اصدار قوانين تحمي الثروات الطبيعية في باطن البحر الاقليمي وكذلك الاستفادة من الثروة السمكية وحماية الصيادين العراقيين من التجاوز عليهم من قبل الدول المجاورة للعراق.

الهوامش

[1] د. صبري فارس الهيتي, الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية , دار الرشيد, 1981,ص231.

[2] د. محمد متولي, حوض الخليج العربي, الجزء الأول , مكتبة ألا نجلو مصرية، القاهرة,1980,ص112.

[3] د. ضاري رشيد الياسين, مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد, دار الشؤون الثقافية العامة, 1985,ص22.

[4] د. رضا جواد الهاشمي, المدخل لأثار الخليج العربي, منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة, (٣٦) مطبعة الإرشاد – بغداد, ١٩٨٠ ,ص56.

[5] د. صبري فارس الهيتي , المصدر السابق , ص233.

[6] سالم سعدون المبادر, الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية الإقليمية , دار الجيل، بيروت، 1991,ص73.

[7] جنان جميل سكر, تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي, دكتوراه, جامعة بغداد, كلية لقانون, ص333.

[8] علي حسين صادق, حقوق العراق كدولة متضررة جغرافيا ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي), دكتوراه, جامعة بغداد, كلية القانون والسياسة ,1981,ص211.

[9] باسم كريم سو يدان, البحر الإقليمي العراقي, ماجستير, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية ,٢٠٠١ ,ص30.

[10] محمد ثامر السعدون , الحدود البحرية العراقية , دكتوراه , كلية القانون , 2001,ص87.

[11] محمد ثامر السعدون , الحدود البحرية العراقية , المصدر السابق ,ص112.

[12] د. محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، الطبعة الأولى, البصرة ,1971,ص72.

[13] باسم كريم سويدان, المصدر السابق,ص31.

[14] د. محمد الحاج حمود , القانون الدولي للبحار, ط1, عمان , 2008, ص74.

[15] خلف جاسم محمد , محافظة البصرة – في الجمهورية العراقية , ماجستير, جامعة الإسكندرية , كلية الآداب, ١٩٨٣ , ص60

[16] د. ضاري رشيد الياسين, مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد, المصدر السابق , ص30.

[17] د. محمد الحاج حمود , القانون الدولي للبحار, المصدر السابق , ص87

[17] د. محمد الحاج حمود , القانون الدولي للبحار, المصدر السابق , ص87

[18] خلف جاسم محمد , محافظة البصرة – في الجمهورية العراقية, المصدر السابق ,ص274.

[19] حسام حميد شهاب , تحديد المجالات البحرية العراقية , دكتوراه, جامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية ,2003,ص90.

[20] عبد العباس كريم حساني , الملاحة في الخليج العربي, ماجستير, الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية , ١٩٨٨, ص146

[21] عبد العباس كريم حساني , الملاحة في الخليج العربي, المصدر السابق ,ص150.

[22] حسام حميد شهاب , تحديد المجالات البحرية العراقية, المصدر السابق , ص95.

[23] د. عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارة العراق , بغداد, 1986,ص45

[24] مصطفى عبد القادر النجار, العلاقات السياسية للعراق مع القوى المجاورة في شط العرب والخليج العربي, دكتوراه, جامعة عين شمس, كلية الآداب, القاهرة ١٩٧٣, ص300.

[25] د. صبري فارس الهيتي, الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية , المصدر السابق ,ص405.

[26] محمد عبد العزيز السويدي, الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي, ماجستير, جامعة بغداد, كلية الآداب, ١٩٨٣, ص43.

[27] محمد عبد العزيز السويدي, الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي, المصدر السابق, ص48.

[28] د. محمد الحاج حمود, القانون الدولي للبحار, المصدر السابق ,ص143.

[29] جان جاك بيرني , ترجمة نجدة هاجر سعيد الغز , الخليج العربي , المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر , بيروت , ص109.

[30] محمد ثامر السعدون , الحدود البحرية العراقية , المصدر السابق ,ص174.

المصادر

أولاً–الكتب:

1–جان جاك بيرني , ترجمة نجدة هاجر سعيد الغز , الخليج العربي , المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر , بيروت.

2–د. رضا جواد الهاشمي, المدخل لأثار الخليج العربي, منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة, (٣٦) مطبعة الإرشاد – بغداد, ١٩٨٠ .

3– سالم سعدون المبادر, الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية الإقليمية , دار الجيل، بيروت، 1991.

4–د. صبري فارس الهيتي , الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية , دار الرشيد للنشر , 1981.

5–د. ضاري رشيد الياسين، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار الدولي الجديد، دار الشؤون الثقافية العامة 1995.

6–د. محمد الحاج حمود , القانون الدولي للبحار, ط1, عمان , 2008.

7–د. محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، الطبعة الأولى، البصرة ,1971.

8–د. محمد متولي, حوض الخليج العربي, الجزء الأول , مكتبة ألا نجلو مصرية، القاهرة,1980.

ثانياً–الاطاريح الجامعية:

1–حسام حميد شهاب , تحديد المجالات البحرية العراقية , دكتوراه, جامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية ,2003.

2– جنان جميل سكر, تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي, دكتوراه, جامعة بغداد, كلية لقانون.

3–علي حسين صادق, حقوق العراق كدولة متضررة جغرافيا ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي), دكتوراه, جامعة بغداد, كلية القانون والسياسة.

4–محمد ثامر السعدون , الحدود البحرية العراقية , دكتوراه , كلية القانون , 2001.

5–مصطفى عبد القادر النجار, العلاقات السياسية للعراق مع القوى المجاورة في شط العرب والخليج العربي, دكتوراه, جامعة عين شمس, كلية الآداب, القاهرة، 1973 .

ثالثاً–الرسائل الجامعية:

1–باسم كريم سو يدان, البحر الإقليمي العراقي, ماجستير, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية ,٢٠٠١.

2– خلف جاسم محمد , محافظة البصرة – في الجمهورية العراقية , ماجستير, جامعة الإسكندرية , كلية الآداب, ١٩٨٣.

3–عبد العباس كريم حساني , الملاحة في الخليج العربي, ماجستير, الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية , ١٩٨٨.

4–محمد عبد العزيز السويدي, الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي, ماجستير, جامعة بغداد, كلية الآداب, ١٩٨٣.